قـــوة الحكـــم الجنـائـــي
امـــام القضـــاء الجنـائـــي

(دراسة مقارنة)

وضـــع

سمـــير محمـــود عاليـــة

رسالة مقدمة الى كلية الحقوق في جامعة القاهرة
للحصول على درجة الدكتوراة في الحقوق

١٩٧٥

أولا : ماهية قوة الحكم الجنائي امام القضاء الجنائي :

١ـ بيان آثار الحكم الجنائي البات :

للحكم الجنائي البات في نطاق القانون الداخلي آثار يمكن ان تتجلى في مظاهر ثلاثة :

الاول : ان للحكم الجنائي البات قوته أمام القضاء الجنائي . (١) وهذا المظهر ذو طابع سلبي ، لانه يمنع من اقامة الدعوى الجنائية مرة ثانية على الشخص نفسه من أجل ذات الواقعة ، واذا اقيمت الدعوى الجنائية من جديد فان الدفع بقوة الحكم الجنائي الفاصل فيها يحول دون اعادة السير فيها ومتابعة اجراءاتها .

والثاني : ان للحكم الجنائي البات القوة التنفيذية داخل اقليم الدولة . وهذه القوة التنفيذية تخول النيابة العامة مكنة تنفيذ العقوبة بالقوة الجبرية .

والثالث : ان الحكم الجنائي البات لا تقتصر آثاره على العقوبة الاصلية التي يقضي بها ، بل تتعداها في أغلب الاحوال الى بعض النتائج التي تتعلق بالعود ووقف التنفيذ ورد الاعتبار وفقدان الاهلية والحرمان من الحقوق . (٢) وهذه النتائج يقتضي ترتبها وجود نص في القانون يقررها ، وذلك بعكس المظهر السلبي الذي ينتج أثره ولو لم يكن في القانون نص يقرره لأنه يستند الى مبدأ تفرضه على الشارع اولى مقتضيات العدالة والاستقرار القانوني وهو مبدأ عدم جواز معاقبة الشخص عن فعل واحد مرتين . (٣)

١ـ يذهب الدكتور مأمون سلامة الى ان القوة لا تعتبر أثرا مترتبا على الحكم البات ، ولكنها صفة من صفاته ، بل انها الصفة الاساسية للحكم البات وعليها تتوقف الآثار المترتبة على هذا الحكم (الاجراءات الجنائية في التشريع الليبي ج. ١ ، الطبعة الاولى ١٩٧١ ، ص ٢٧٥)

٢ـ Bogdan Zlataric : Droit pénal international , Revue Al Quanoun Wal Iqtisad , an . 39 P. 103 ; H. Donnedieu de Vabres : Les principes modernes du droit pénal international (1928) P. 302 - Traité élémentaire de droit criminel et de législation pénale comparée (1943)n° 1846 P. 896 .

الدكتور محمود نجيب حسني : قوة الحكم الجنائي في انهاء الدعوى الجنائية ، بحث مستخرج من العددين الثالث والرابع من مجلة القانون والاقتصاد س ٣٢ رقم ١ ص ١ ؛ الدكتور احمد عبد العزيز الالفي : العود الى الجريمة والاعتياد على الاجرام ، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ ؛ الدكتور عاطف النقيب : أثر القضية المحكوم بها جزائيا على الدعوى المدنية وعلى الدعوى العامة ، بيروت ١٩٦٢ ص ٧ ـ قانون اصول المحاكمات الجزائية ، محاضرات مطبوعة على الالة الكاتبة ، بيروت ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ص ٣٣١ ؛ الدكتور محمد الفاضل : التعاون الدولي في مكافحة الاجرام ، دمشق ١٩٦٦ ص ٢٣١ .

٣ـ الدكتور الألفي ص ٢٢٤

ونقتصر في هذه الرسالة على المظهر الاول من مظاهر الحكم الجنائي البات ،أي على قوة الحكم الجنائي امام القضاء الجنائي . (١)

وتجدر الاشارة بادئ ذي بدء الى ان تعبير " قوة الحكم " له مدلولان " مدلول واسع يشمل القوة التنفيذية للحكم وقوته كسبب لانقضاء الدعوى الجنائية ،ومدلول ضيق يتحدد في قوة الحكم كسبب لانقضاء الدعوى الجنائية . والمدلول الضيق هو المعني في هذه الرسالة لانه يتسم بالوضوح والدقة ،فضلا عن ان قوة الحكم في انقضاء الدعوى هي التي تثير المناقشات الفقهية وتتعدد فيها وجهات النظر ،ومن ثم يستحق أن يخصص له هذا المؤلف في حين ان القوة التنفيذية للحكم تحكمها نصوص واضحة ولا تثير مناقشات فقهية تذكر لان الشارع حسم كل مشاكلها على نحو آمر لا يحتمل خلافا في وجهات النظر ،ولذلك نرى استبعادها من نطاق هذه الرسالة ـ وان كنا سنميز بينها وبين قوة الحكم فيما بعد ـ حتى يتفرغ البحث للجانب الفقهي الخصيب من قوة الحكم الجنائي امام القضاء الجنائي .

٢ـ اختلاف التعبير عن قوة الحكم الجنائي امام القضاء الجنائي :

يطلق في فرنسا على قوة الحكم الجنائي عبارة " قوة الشيء المحكوم فيه Force de la Chose jugée (٢) ويطلق الفقه المصري على هذه العبارة " قوة الشيء المحكوم فيه " (٣) أو

١ـ للحكم الجنائي البات كذلك قوته على الدعوى المدنية المقامة أمام القضاء المدني

V. Nicolas Valticos : L'autorité de la chose jugée au criminel sur le civil (1953)

الدكتور ادوار غالي الذهبي : حجية الحكم الجنائي امام القضاء المدني القاهرة ١٩٦٠؛

الدكتور عاطف النقيب : أثر القضية المحكوم بها جزائيا على الدعوى المدنية وعلى الدعوى العامة من ص ١٩ حتى ٢٢٤ .

٢ـ انظر في التشريع م ٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ٧٤ من قانون القضاء العسكري وانظر في الفقه وعلى سبيل المثال :

P. Lacoste : De la chose jugée en matière civile , criminelle .. par PH.Bonnecarrère (1914) ; R. Gassin : Les destinées du principe de l'autorité de la chose jugée au criminel sur le criminel dans le droit pénal contemporain , Revue de Science criminelle (1963) P. 239 et S; CH. Gavalda : Aspects actuels du problème de l'autorité de la chose jugée au criminel sur le criminel , Juris- Classeur périodique1957. 1.1372 ; K. Najarian: L'autorité de la chose jugée au criminel sur le criminel , Paris 1973 .

٣ـ انظر على سبيل المثال : الاستاذان محمود عبد الرحمن وسدراك لوقا : قوة الشيء المحكوم فيه ؛الاستاذ احمد مهدي الديواني : حول احكام المجالس العسكرية وقوة الشيء المحكوم فيه ،مجلة المحاماة س ٣٩ عدد ٧ ص ٩٦٩ وما بعدها ؛الدكتور احمد السيد صاوي : الشروط الموضوعية للدفع بحجية الشيء المحكوم فيه ،القاهرة ١٩٧١

فهـــــــــــرس

فقـــرة		صفحـــة
	مقدمـــــــــة	
	أولا ــ ماهية قوة الحكم الجنائي أمام القضـــــاء الجنائي :	
١ــ	بيان آثار الحكم الجنائي البات	٣
٢ــ	اختلاف التعبير عن قوة الحكم الجنائي أمام القضاء الجنائي	٤
٣ــ	ترجيح عبارة " قوة الحكم الجنائي "	٥
٤ــ	التعريف بقوة الحكم الجنائي أمام القضاء الجنائي	٥
	ثانيا ــ تاريخ مبدأ قوة الحكم الجنائي امام القضاء الجنائـــي :	
٥ــ	تمهيـــــــــــد	٦
٦ــ	القانـــــون الرومانـــــي	٦
٧ــ	القانـــــون الكنســـــي	٧
٨ــ	القانون الفرنسي القديـــم	٧
٩ــ	الشريعة الاسلاميـــــة	٩
١٠ــ	التشريعات الحديثـــــة	١١
	ثالثا ــ تمييز المبدأ عن غيره من النظم القانونية التي قد تشتبه به :	
١١ــ	تمهيـــــــــــد	١٣
١٢ــ	قوة الحكم وحجية الحكم	١٣
١٣ــ	قوة الحكم الجنائي ومبدأ عدم جواز المساس بالحكم بعد صدوره	١٤
١٤ــ	قوة الحكم الجنائي والقوة التنفيذية للحكم	١٥
١٥ــ	قوة الحكم الجنائي أمام القضاء الجنائي وقوة الحكم في الاثبات	١٦
١٦ــ	قوة الحكم الجنائي أمام القضاء الجنائي وعدم جواز النظر في دعوى واحـــدة أمام محكمتين	١٧
١٧ــ	قوة الحكم الجنائي امام القضاء الجنائي ومبدأ عدم ازدواج الخطر	١٨
	رابعا ــ الصور المختلفة لقوة الحكم الجنائي أمام القضاء الجنائي	
١٨ــ	تمهيـــــــــــد	١٩
١٩ــ	القوة الشكلية والقوة المادية	١٩
٢٠ــ	القوة السلبية والقوة الايجابيـــة	٢٠
٢١ــ	القوة الموضوعية والقوة الشخصية	٢١
٢٢ــ	القوة المطلقة والقوة النسبيـــة	٢١

فقـــرة		صفحـــة
	خامسا ـ أهمية هذا البحث واهدافه	
٢٣ـ	تفصيل الاهمية القانونية لقوة الحكم الجنائي امام القضاء الجنائي	٢١
	سادسا ـ خطـــة البحـــث	
٢٤ـ	تقسيـــم	٢٢
	القســـم الأول	
	الاحكام التي تحوز القوة امام القضـــاء الجنائـــي	
٢٥ـ	تمهيد وتقسيـــم	٢٤
	البـــاب الاول	
	الاحكـــام الجنائيـــة	
٢٦ـ	خطـــة الدراســـة	٢٥
	الفصـــل الاول	
	الدلالـــة القانونيـــة للحكـــم الجنائـــي	
٢٧ـ	تقسيـــم	٢٥
	المبحـــث الأول	
	تعريـــف الحكـــم الجنائـــي	
٢٨ـ	تمهيـــد	٢٥
٢٩ـ	تعريف الحكم بوجه عام	٢٥
٣٠ـ	تعريف الحكم الجنائي	٢٧
	المطلـــب الاول	
	الاحكام الصـــادرة مـــن المحاكـــم العادية	
٣١ـ	تمهيـــد	٢٨
٣٢ـ	الأمر الجنائـــي	٢٩
	المطلـــب الثانـــي	
	الأحكام الصادرة من المحاكـــم الاستثنائيـــة أو الخاصة	
٣٣ـ	تمهيـــد	٣٣
٣٤ـ	المحاكم العسكرية	٣٣

فقـــرة		صفحـــة
٣٥ـ	محكمة الثورة ومحكمة الشعب	٣٨
٣٦ـ	محاكم أمن الدولة	٣٩
٣٧ـ	المحاكم المختصة بمحاكمة رئيس الجمهورية والوزراء	٤١
٣٨ـ	محاكم الأحداث	٤٢
٣٩ـ	الخلاصـــة	٤٣

المطلـــب الثالـــث

القرارات الصادرة من الجهـــات الادارية ذات الاختصاص القضائي

٤٠ـ	ماهية هذه القرارات وقوتها	٤٣
٤١ـ	الخلاصـة	٤٦

المبحـــث الثانـــي

انتفـــاء صفـــة الحكم الجنائـــي

٤٢ـ	تمهيـــد وتقسيـــم	٤٦

المطلـــب الاول

القـــرارات الاداريـــة

٤٣ـ	ماهية القرار الاداري	٤٦

المطلـــب الثانـــي

الأحكـــام الشرعية والمدنية والتأديبيـــة

٤٤ـ	الاحكام الشرعية	٤٨
٤٥ـ	الأحكام المدنية	٤٨
٤٦ـ	الأحكام التأديبيـة	٥٠

المطلـــب الثالـــث

قرارات سلطـــات الاتهـــام

٤٧ـ	انتفاء صفة الحكم الجنائي عن قرارات سلطات الاتهـــام	٥٤

المطلـــب الرابـــع

قرارات سلطـــات التحقيـــق

٤٨ـ	انتفاء صفة الحكم الجنائي عن قرارات سلطات التحقيق	٥٦
٤٩ـ	الخلاصـــة	٥٩

فقـــرة		صفحـــة
	الفصـــل الثانـــي	
	الاحكام الجنائية الاجنبية واحكام سلطات الاحتـــلال	
٥٠ـ	تمهيـــد	٦٠
	المبحـــث الاول	
	الاحكام الجنائيـــة الأجنبيـــة	
٥١ـ	تقسيـــم	٦٠
	المطلـــب الأول	
	تعريـــف الحكم الجنائـــي الأجنبـــي	
٥٢ـ	العناصر القانونية للحكم الجنائي الأجنبي	٦٠
	المطلـــب الثانـــي	
	قـوة الحكـم الجنائـي الاجنبـي امام القضاء الوطني	
٥٣ـ	تمهيـــد	٦١
٥٤ـ	الجدل الفقهي حول الاعتراف للاحكام الجنائية الاجنبية بآثارها	٦٢
٥٥ـ	القوة السلبية للحكم الجنائي الاجنبي امام القضاء الوطني	٦٥
	المطلـــب الثالـــث	
	شروط الدفع بالقوة السلبية للحكم الجنائي الأجنبـي	
٥٦ـ	تفصيل شروط الدفع بالقوة السلبية للحكم الجنائي الأجنبي	٦٨
	المبحـــث الثانـــي	
	أحكـــام سلطـــات الاحتـــلال	
٥٧ـ	تمهيـــد	٧١
	المطلـــب الأول	
	تعريف أحكام سلطـــات الاحتـــلال	
٥٨ـ	الماهية القانونية لأحكام سلطات الاحتـــلال	٧١
	المطلـــب الثانـــي	
	مدى قوة أحكام سلطات الاحتـــلال	
٥٩ـ	انتفاء القوة عن أحكام سلطات الاحتلال	٧١

فقـــرة — صفحـــة

الفصـــل الثالـــث

اجزاء الحكـــم الجنائي التي تحوز القـــوة

٦٠ــ تقسيـــم ٧٤

المبحـــث الأول

قـــوة المنطـــوق

٦١ــ الدلالة القانونية لمنطوق الحكم ومدى ما له من قوة ٧٤

المبحث الثانـــي

قـــوة أسبـــاب الحكـــم

٦٢ــ الدلالة القانونية لاسباب الحكم ومدى ما لها من قوة ٧٦

المبحث الثالـــث

قـــوة وقائـــع الدعـــوى

٦٣ــ مدى قوة وقائع الدعوى ٧٧

البـــاب الثانـــي

انواع الاحكام الجنائية التي تحوز القوة امام القضاء الجنائي

٦٤ــ تقسيـــم ٧٨

الفصـــل الأول

الأحكـــام الفاصلـــة في الموضـــوع

٦٥ــ تمهيـــد ٧٨

المبحث الاول

ماهية الاحكام الفاصلة في الموضوع

٦٦ــ الدلالة القانونية للاحكام الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائيـــة ٧٨

المبحـــث الثانـــي

ماهية الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع

٦٧ــ تقسيـــم ٨٠

المطلـــب الأول

الاحكام المتعلقة بسير التحقيق النهائـي

٦٨ــ تمهيـــد ٨٠

٦٩ــ الفرع الاول : الاحكام الوقتية ٨١

٧٠ــ الفرع الثاني : الاحكام الخاصة بتحقيق الدعوى ٨٧

فقـــرة — صفحـــة

المطلـــب الثانـــي
الاحكام المتعلقة بدخول الدعوى في حوزة المحكمة أو استمرارها
أمامهـــا

٧١ــ تمهيـد وتقسيـم ٨٦
٧٢ــ الفرع الاول : الاحكام المنهية للخصومة ٨٦
٧٣ــ الفرع الثاني : الاحكام غير المنهية للخصومة ٨٩

الفصـــل الثانـــي
الاحكـــام الباتـــة

٧٤ــ تمهيـــد وتقسيـــم ٩١

المبحـــث الأول
تعريـــف الاحكام الباتـــة

٧٥ــ الضابط في اعتبار الحكم باتا ٩١

المبحث الثانـــي
مصدر الصفة الباتة للحكـــم

٧٦ــ تحديد مصدر الصفة الباتة للحكم ٩٣

المطلـــب الأول
الاحكـــام الحضوريـــة

٧٧ــ الضابط في اعتبار الحكم حضوريا ٩٤

المطلـــب الثانـــي
الاحكـــام الغيابيـــة

٧٨ــ مدى القوة التي يعترف بها الشارع للاحكام الغيابية ٩٧

المبحـــث الثالـــث
انـــواع الاحكـــام الباتـــة

٧٩ــ مدى الصفة الباتة للحكم ١٠٦

الفصـــل الثالـــث
الاحكام الصحيحـــة والاحكام المعيبـــة

٨٠ــ تمهيـــد ١٠٩

فقـــرة		صفحـــة
	المبحـــث الأول	
	الاحكـــام الصحيحـــة	
٨١ـ	التعريف بالحكم الصحيح	١٠٩
	المبحـــث الثانـــي	
	الاحكـــام المعيبـــة	
٨٢ـ	تقسيـــم	١٠٩
	المطلـــب الأول	
	الاحكـــام الباطلـــة	
٨٣ـ	الضابط في اعتبار الحكم باطلا	١١٠
	المطلـــب الثانـــي	
	الاحكام المنعدمـــة	
٨٤ـ	تمهيـــد	١١٥
٨٥ـ	نظرية الانعدام	١١٥
٨٦ـ	تقدير نظرية الانعدام	١١٧
٨٧ـ	أسباب انعدام الحكم	١١٩
٨٨ـ	وسيلة التمسك بالانعدام	١٢٣
٨٩ـ	الخلاصـــة	١٢٥
	القســـم الثانـــي	
	شروط صحة الدفع بقوة الحكم الجنائي امام القضاء الجنائـــي	
٩٠ـ	تمهيـــد	١٢٧
٩١ـ	النصوص القانونية التي تحدد شروط صحة الدفع بقوة الحكم	١٢٨
٩٢ـ	تقسيـــم	١٣٠
	البـــاب الاول	
	وحـــدة الخصـــوم	
٩٣ـ	تمهيـــد	١٣١
	الفصـــل الاول	
	المدلول القانوني لوحدة الخصـــوم	
٩٤ـ	تقسيـــم	١٣١

فقـــرة		صفحـــة
	المبحـــث الأول	
	المقصود بالخصـــم	
٩٥ـ	الخصم الموضوعي والخصم الشكلي	١٣١
	المبحث الثانـــي	
	ماهية وحدة الخصـــوم	
٩٦ـ	تمهيـــد	١٣٢
	المطلـــب الاول	
	وحـــدة المدعـــي	
٩٧ـ	الضابط في وحدة المدعي	١٣٢
	المطلـــب الثانـــي	
	وحدة المدعى عليـــه	
٩٨ـ	تحديد المدعى عليه في الدعوى الجنائية	١٣٤
٩٩ـ	مدى اشتراط وحدة صفة المدعى عليه في الدعويين	١٣٥
	الفصـــل الثانـــي	
	حالـــة ارتكاب الجريمة من شخص واحد أو اكثر من شخص	
١٠٠ـ	تمهيـــد	١٣٧
	المبحـــث الأول	
	حالـــة ارتكـــاب الجريمـــة من شخص واحد	
١٠١ـ	مدى قوة الحكم الجنائي في حالة ارتكاب الجريمة من شخص واحـــد	١٣٧
	المبحـــث الثانـــي	
	حالة ارتكـــاب الجريمة من أكثر من شخص	
١٠٢ـ	مدى قوة الحكم الجنائي في حالة ارتكاب الجريمة من أكثر من شخص	١٣٨
	المطلـــب الأول	
	محاكمـــة المساهميـــن في محاكمة واحدة	
١٠٣ـ	مدى قوة الحكم عند محاكمة المساهمين في محاكمة واحدة	١٣٩
	المطلب الثانـــي	
	محاكمـــة المساهميـــن تباعـــا	
١٠٤ـ	تمهيـــد وتقسيـــم	١٤٠

فقـــرة		صفحـــة
	الفـــــرع الاول	
	صدور حكم بات بادانة بعض المساهمين	
١٠٥ـ	قوة الحكم البات بادانة بعض المساهمين	١٤٠
	الفـــــرع الثانـــي	
	صدور حكم ببراءة بعض المساهميـــن	
١٠٦ـ	تمهيـــــد	١٤١
١٠٧ـ	الحالة الاولى : براءة بعض المساهمين لاسباب شخصية خاصة	١٤١
١٠٨ـ	الحالة الثانية : براءة بعض المساهمين لاسباب موضوعية عامة	١٤٣
	الفصـــل الثالـــث	
	حالة توقف قيام الجريمة على ارتكاب جريمـــة اخـرى	
١٠٩ـ	مدى قوة الحكم في حالة توقف قيام الجريمة على ارتكاب جريمة اخرى	١٥٢
	الفصـــل الرابـــع	
	وضع المدعي بالحقوق المدنية والمسؤل عنها بالنسبة لشرط وحدة الخصوم	
١١٠ـ	تمهيـــــد	١٥٥
	المبحـــــث الأول	
	معارضة المسؤل عن الحقوق المدنية	
١١١ـ	قوة الحكم الجنائي ازاء المسؤل عن الحقوق المدنية اذا طعن فيه بالمعارضة	١٥٥
	المبحـث الثانـــي	
	استئناف المدعي بالحقوق المدنية أو المسؤل عنها	
١١٢ـ	قوة الحكم الجنائي ازاء المدعي بالحقوق المدنية أو المسؤل عنها اذا طعن فيها بالاستئناف	١٥٦
	المبحث الثالـــث	
	الطعن بالنقض من جانب المدعي بالحقوق المدنية أو المسؤل عنها	
١١٣ـ	قوة الحكم الجنائي ازاء المدعي بالحقوق المدنية أو المسؤل عنها اذا طعن فيه بالنقض	١٥٧
	البـــاب الثانـــي	
	وحـــــدة الموضـــــوع	
١١٤ـ	تمهيـــــد	١٥٩
	الفصـــل الأول	
	موضوع الدعـــوى الجنائيـــة	
١١٥ـ	تقسيـــــم	١٥٩

فقـــرة		صفحـــة
	المبحـــث الاول	
	المقصود بموضوع الدعوى الجنائيـــة	
١١٦ــ	الماهية القانونية لموضوع الدعوى الجنائية	١٥٩
	المبحث الثانـــي	
	تحديد موضوع الدعوى الجنائيـــة	
١١٧ــ	الضابط في وحدة موضوع الدعوى الجنائية	١٦١
	الفصـــل الثانـي	
	موضوع الدعوى الجنائية وموضوع الدعاوى الاخـرى	
١١٨ــ	تمهيـــد	١٦٣
	المبحـــث الأول	
	اختلاف موضوع الدعوى الجنائية عن موضوع الدعوى المدنية	
١١٩ــ	تفصيل الاختلاف بين موضوع الدعوى الجنائية وموضوع الدعوى المدنية	١٦٣
	المبحـــث الثانـي	
	اختلاف موضوع الدعوى الجنائية عن موضوع الدعوى التأديبية	
١٢٠ــ	تفصيل الاختلاف بين موضوع الدعوى الجنائية وموضوع الدعوى التأديبية	١٦٤
	البـــاب الثالـــث وحـــدة السبب	
١٢١ــ	تمهيـــد وتقسيـــم	١٦٧
	الفصـــل الاول	
	المقصـــود بوحدة السبـب	
١٢٢ــ	تمهيـــد وتقسيـــم	١٦٧
	المبحـث الاول	
	سبـب الدعـــوى الجنائيـة	
١٢٣ــ	التعريف بسبب الدعوى الجنائية	١٦٨
	المبحـث الثانـــي	
	معيـــار وحدة السبـــب	
١٢٤ــ	اختلاف الآراء في شأن تحديد معيار وحدة السبـــب	١٦٩

فقرة — صفحة

الفصل الثاني

اتحاد السبب في الدعويين بوجهيه المادي والقانوني

١٢٥ــ الوجهان المادي والقانوني لسبب الدعوى الجنائية ١٧٤

الفصل الثالث

اتحاد السبب في الدعويين بوجهه المادي واختلافه بوجهه القانوني

١٢٦ــ تمهيد ١٧٥

المبحث الاول

مدلول الوصف القانوني

١٢٧ــ التعريف بالوصف القانوني ١٧٥

المبحث الثاني

قوة الحكم الصادر في شأن أحد الاوصاف القانونية للواقعة بالنسبة الى سائرها

١٢٨ــ مدى قوة الحكم الصادر في شأن أحد الاوصاف القانونية للواقعة بالنسبة الى سائرها ١٧٨

الفصل الرابع

اختلاف السبب في الدعويين بوجهه المادي نتيجة اكتشاف وقائع لاحقة على الحكم

١٢٩ــ تمهيد ١٨٨

المبحث الأول

الوقائع المتميزة

١٣٠ــ تمهيد وتقسيم ١٨٨

المطلب الأول

الوقائع المختلفة في الطبيعة المادية

١٣١ــ مدى قوة الحكم في حالة اختلاف الوقائع في طبيعتها المادية ١٨٩

المطلب الثاني

الوقائع المتحدة في الطبيعة المادية

١٣٢ــ مدى قوة الحكم في حالة اتحاد الوقائع في طبيعتها المادة ١٩١

المبحث الثاني

الوقائع التي تعتبر ظروفا للجريمة أو أدلة اثبات عليها

١٣٣ــ تقسيم ١٩٣

فقـــرة		صفحـــة
	المطلـــب الأول	
	اكتشـــاف ظـــروف جديـــدة	
١٣٤ـ	مدى قوة الحكم في حالة اكتشاف ظروف جديدة	١٩٣
	المطلـــب الثاني	
	اكتشاف أدلة اثبات جديـــدة	
١٣٥ـ	مدى قوة الحكم في حالة اكتشاف أدلة اثبات جديدة	١٩٥
	المبحـــث الثالـــث	
	الوقائـــع المركبـــة	
١٣٦ـ	تمهيـــد	١٩٧
	المطلـــب الأول	
	الوقائـــع المرتبطـــة	
١٣٧ـ	انواع الارتباط بين الوقائع	١٩٧
	الفـــرع الاول	
	الارتبـــاط البسيـــط	
١٣٨ـ	الماهية القانونية للارتباط البسيـــط	١٩٧
	الفـــرع الثانـــي	
	الارتباط القابل للتجزئـــة	
١٣٩ـ	الماهية القانونية للارتباط غير القابل للتجزئة وحكمه في القانون	٢٠١
	المطلـــب الثانـــي	
	الوقائع المكونـــة لنشاط اجرامي واحـــد	
١٤٠ـ	تقسيـــم	٢٠٩
	الفـــرع الأول	
	الجريمـــة المتتابعـــة	
١٤١ـ	التعريف بالجريمة المتتابعة وبيان عناصرها القانونية	٢٠٩
	الفـــرع الثانـــي	
	جريمـــة الاعتيـــاد	
١٤٢ـ	الماهية القانونية لجريمة الاعتيـــاد	٢١٥

فقرة		صفحة
	الفرع الثالث	
	الجريمة المستمرة	
١٤٣	التعريف بالجريمة المستمرة	٢١٨
١٤٤	الخلاصة	٢٢٢
	القسم الثالث	
	الآثار المترتبة على الدفع بقوة الحكم الجنائي امام القضاء الجنائي	
١٤٥	تمهيد وتقسيم	٢٢٤
	الباب الاول	
	انقضاء الدعوى الجنائية	
١٤٦	تقسيم	٢٢٥
	الفصل الأول	
	المقصود بانقضاء الدعوى الجنائية بقوة الحكم الجنائي	
١٤٧	تمهيد وتقسيم	٢٢٥
	المبحث الاول	
	ماهية الدعوى الجنائية	
١٤٨	تقسيم	٢٢٥
	المطلب الاول	
	تعريف الدعوى الجنائية	
١٤٩	الماهية القانونية للدعوى الجنائية	٢٢٥
	المطلب الثاني	
	غاية الدعوى الجنائية	
١٥٠	التعريف بغاية الدعوى الجنائية وبيان مراحلها	٢٢٧
	المبحث الثاني	
	الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بقوة الحكم الجنائي	
١٥١	تمهيد	٢٢٨
١٥٢	اولا : مدلول انقضاء الدعوى الجنائية بقوة الحكم الجنائي	٢٢٩
١٥٣	ثانيا : وسيلة الاحتجاج بانقضاء الدعوى الجنائية بقوة الحكم الجنائي	٢٢٩
١٥٤	ثالثا : طبيعة الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بقوة الحكم الجنائي	٢٣٠

فقـــرة		صفحـــة
	الفصـــل الثانـــي	
	تعليل انقضاء الدعوى الجنائية بقوة الحكم الجنائـي	
١٥٥ـ	تمهيـــد	٢٣٣
١٥٦ـ	اولا : الاستقرار القانوني	٢٣٣
١٥٧ـ	ثانيا : العدالة وكفالة الحريات الفردية	٢٣٤
١٥٨ـ	أي اعتبار من هذه الاعتبارات أولى بالترجيح عند التنازع بينها ؟	٢٣٥
	الفصـــل الثالـــث	
	التكييف القانوني لانقضاء الدعوى الجنائية بقوة الحكم الجنائي	
١٥٩ـ	تمهيـــد	٢٣٨
١٦٠ـ	نظرية الافتراض	٢٣٨
١٦١ـ	النظرية الموضوعية	٢٣٩
١٦٢ـ	النظرية الاجرائية	٢٤٠
	الباب الثانـــي	
	انقضـــاء الدعوى المدنية التابعـــة	
١٦٣ـ	تمهيـــد	٢٤٢
١٦٤ـ	اولا : المقصود بانقضاء الدعوى المدنية التابعة بقوة الحكم الجنائي	٢٤٢
١٦٥ـ	ثانيا : تعليل انقضاء الدعوى المدنية التابعة بقوة الحكم الجنائـي	٢٤٨
١٦٦ـ	ثالثا : التكييف القانوني لانقضاء الدعوى المدنية التابعة بقوة الحكم الجنائي	٢٤٨
	خاتمـــة	٢٥٠
	المراجـــع	٢٥٦